

المواجهة الجنائية لمشروع الديانة الإبراهيمية قراءة في تجليات منهج الإمام الحسين عليه السلام لتأصيل التعايش السلمي ورفض التطبيع مع الظالمين قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني أنموذجاً

مقدمة

رامي أحمد الغالبي^(*)

متبنيات هذا المشروع عبر كشف حقيقته بواسطة الأسس الدينية التي أقرها ديننا الحنيف في التعايش السلمي، ورفض الركون إلى الظالمين، وذلك عبر تجليات سيرة الإمام الحسين كنموذج متكامل شمولي للتعايش السلمي القائم على الكرامة والعدالة والرفض المطلق للظلم والاستسلام للواقع الفاسد، وبيان انعكاس تلك المبادئ القويمة في التشريع الجنائي العراقي الذي جرم التطبيع مع الكيان الصهيوني ضمن قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.

يشهد الواقع الإسلامي المعاصر موجة من التحديات المركبة التي تستهدف تفكيك البنى الدينية والثقافية والرمزية للأمة الإسلامية، في سياق من التوظيف السياسي للضروريات الدينية والقيم الأصيلة، وعلى رأسها التعايش السلمي، الذي يُعدُّ من القيم القرآنية والإنسانية الكبرى في الإسلام، وفي هذا الإطار يُطرح مشروع الديانة الإبراهيمية بوصفه مقاربةً دينيةً ظاهرها السلام والتسامح، وباطنها تطبيع فكري وثقافي مع الكيان الصهيوني، إذ يهدف في حقيقته إلى تميع الأسس الدينية، وإعادة تشكيل الهوية الإسلامية بعيداً عن مبادئ الرفض الجذري للظلم والاستكبار.

أولاً: أهمية الموضوع

تكمّن مشكلة البحث في وجود ثغرات اجتماعية ضمن الجبهة الداخلية العراقية، تُسهّل الاختراق الفكري والثقافي للتطبيع الناعم، إذ أن

تكمّن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على حقيقة مشروع الديانة الإبراهيمية الذي يأتي في سياقٍ سياسيٍ دولي تطبيعي مع الكيان الصهيوني تحت ما يعرف بـ(اتفاقيات إبراهيم) وتفنيده

تدفعنا إلى اعتماد المنهج التحليلي المقارن لبيان الأسس الإسلامية في التعايش السلمي وترجمتها العملي في سيرة الإمام الحسين، فضلاً عن تحليل الأسس التي يقوم عليها مشروع الديانة الإبراهيمية وبيان الثوابت الدينية للأديان الإبراهيمية من هذا المشروع، بالإضافة تحليل النصوص القانونية الخاصة بالتجريم والعقاب على التطبيع مع الكيان الصهيوني.

خامساً: خطة البحث

ترتكز خطة البحث على بيان مفهوم التعايش السلمي في المنظور الإسلامي، وذلك في المبحث الأول الذي قُسم إلى مطلبين؛ فقد أُفرد المطلب الأول للتأصيل القرآني والنبوي لمفهوم التعايش السلمي، بينما خُصص المطلب الثاني لبيان تجليات هذا المبدأ في سيرة الإمام الحسين.

أما المبحث الثاني، فقد سلّط الضوء على التعايش السلمي في منظور مشروع الديانة الإبراهيمية، من خلال مطلبين أيضاً؛ تناول المطلب الأول المرتكزات الفلسفية والشرعية لهذا المشروع، في حين تناول المطلب الثاني النقد الشرعي والفكري الموجه إليه.

وأفرد المبحث الثالث لبيان المواجهة الجنائية للتطبيع مع الكيان الصهيوني؛ إذ خُصص المطلب الأول لمبحث المنهج الوقائي في مواجهة التطبيع وفق أحكام قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، بينما خُصص

خطورة مشروع الديانة الإبراهيمية تكمن في تزييفه لمفاهيم الثوابت الدينية، واستخدامه مبدأ التعايش السلمي كأداة لتميع العقيدة، وتبرير الابتذال واللامعيارية وصولاً إلى التطبيع الصريح مع الإرهاب الصهيوني، مما يستدعي التصدي الفكري لهذا المشروع ومحاولة تفكيكه فكرياً وهوياتياً وتشريعياً، وبيان تضاده الجوهرى مع المعايير الأخلاقية والدينية والقانونية.

ثالثاً: تساؤلات البحث

استدعت إشكالية البحث طرح تساؤلات عديدة يمكن اجمالها على النحو الآتي:

ما هو التعايش السلمي، وما هو موقف ديننا الحنيف من تأصيل هذا المبدأ في منظومته التشريعية، وماهي تجليات التعايش السلمي في سيرة الإمام الحسين؟.

هل أن مشروع الديانة الإبراهيمية قائم على أسس شرعية وفكرية سليمة، يُمكن أن تُجمع عليها الديانات الإبراهيمية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلامية؟.

ماهي التدابير الوقائية في العراق لمواجهة خطر هذا المشروع، وهل أن تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني كافياً لدرء الخطر عن المجتمع؟.

رابعاً: منهج البحث

إن مقتضيات إشكالية البحث وتساؤلاته

ولبيان ما تقدم نفرد مطلبين أساسيين، نتناول في المطلب الأول التأصيل القرآني والنبوي لمفهوم التعايش السلمي، بينما نفرد المطلب الثاني لبيان تجليات التعايش السلمي في سيرة الإمام الحسين.

المطلب الأول

التأصيل القرآني والنبوي لمفهوم التعايش السلمي

أقرّ ديننا الحنيف قواعد التعايش السلمي مع الآخر المختلف، وذلك بتبني المنهج الأخلاقي في التعامل مع البشرية جمعاء، سواءً أكانوا من المسلمين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم، أم من غير المسلمين على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم، فالناس صنفان كما يصنفهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بعهدده لملك الأشتر حين ولاه مصر إذ جاء فيه: (فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق)^(١).

وإن رسالة نبينا الأكرم كانت ومازالت وستبقى قائمة على السير بالأخلاق الرفيعة وهو القائل: (بُعِثْتُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَنَحَاسِنِهَا)^(٢)، مما جعل من هذه الرسالة المقدسة مدرسة شمولية في الأخلاق والأدب الرفيع واحترام الآخرين، وحفظ حرمتهم وكرامتهم، مهما كانوا يدينون أو يعتقدون، وخير ترجمان فعلي لهذه المبادئ ما نجده في رسالة الحقوق للإمام زين العباد علي بن الحسين السجاد، إذ جاء فيها: (وأما حق أهل الذمة: فالحكم فيهم أن تقبل منهم ما قبل الله، وتفي بما

المطلب الثاني لبيان المنهج العقابي الذي قرّره القانون ذاته في التصدي لهذه الجريمة.

وتختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات التي ستوصل إليها، والمقترحات العلاجية المقدمة كإجابة على تلك الاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية: الإمام الحسين، التعايش السلمي، مشروع الديانة الإبراهيمي، تجريم التطبيع، الكيان الصهيونية.

المبحث الأول

مبدأ التعايش السلمي في المنظور الإسلامي

يُعرّف التعايش السلمي بأنه الاتفاق المتبادل والقائم على أسس المساواة والأمان، والمهادنة والاطمئنان، وقبول الآخر بكل مكوناته ومعتقداته، ومنحه حقوقه والحفاظ على كرامته^(١)، فالتعايش السلمي نمط من العلاقات الإنسانية يقوم على الاعتراف بالآخر، واحترام خصوصياته العقدية والثقافية، ضمن إطار من العدالة والكرامة المتبادلة، من دون تفريط في الثوابت العقائدية، وقد أرسى ديننا الحنيف أسس هذا التعايش في منظومته التشريعية المتمثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وما جرت عليه السيرة الإجرائية في تطبيق أحكام الشريعة بشأن التعايش مع الآخر المختلف عقائدياً وهو يأتياً لدى مدرسة أهل البيت، لاسيما الإمام الحسين.

الغرض فيما يأتي:

العدالة مع الأعداء

وذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^(٥)، إذ روي أن هذه الآية المباركة نزلت في يهود بني النضير حين تأمروا على قتل رسول الله، فأوحى الله اليه بذلك ونجا من كيدهم، فنزلت الآية لتبين أسس التعامل مع الغير وتنهي عن القتل والتمثيل بالعدو، وتوجه المسلمين بأن لا يحملنهم بغض العدو فيشهدوا عليهم بغير الحق أو يحكموا عليهم بالباطل، فضلاً عن الزام المسلمين بأن يعدلوا مع أعدائهم وأصدقائهم، فالعدل يلتقي مع خط التقوى الذي يراقب فيه الإنسان ربه، وأن يتقوا في الالتزام بهذا الخط في جميع مجالات حياتهم^(٦).

حرية العقيدة:

وذلك بقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(٧) فالإسلام نفى الإكراه والحمل كرها على اعتناقه من غير رضی واقتناع، إذ أن الاعتقاد والإيمان من الأمور القلبية التي لا يحكم فيها الإكراه والاجبار، ومن ثم فإن الإكراه إنما يؤثر في الأعمال الظاهرية والأفعال والحركات البدنية المادية، وأما الاعتقاد القلبي فله علل وأسباب أخرى قلبية من سنخ الاعتقاد والإدراك، ومن المحال أن ينتج الجهل علماً، أو تولد المقدمات غير العلمية تصديقا علمياً، وفي هذه الآية الكريمة دلالة صريحة على أن الإسلام لم يتبنَّ منطق السيف

جعل الله لهم من ذمته وعهده، وتكلمهم اليه فيما طلبوا من أنفسهم، وتحكم فيهم بما حكم الله به على نفسك فيما جرى بينك وبينهم من معاملة، وليكن بينك وبين ظلمهم من رعاية ذمة الله والوفاء بعهده وعهد رسوله حائل، فإنه بلغنا أنه قال: من ظلم معاهداً كنت خصمه، فاتق الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله^(٤).

ومن تحليل هذا النص نجد أن الرسول الأكرم يؤكد على حسن التعامل مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى وذلك وفق شروط وقواعد وأحكام خاصة، لاسيما إذا كانوا مسلمين غير مُعادين، ملتزمين بالشروط التي تعاهدوا عليها، كما أوجب أن تكون معاملتهم بالقسط والعدل ومقابلة الحسنى بالحسنى، وعدم التعرض لهم ما لم يتعرضوا للإسلام وأهله.

وسنبين تأصيل مبادئ وأسس التعايش السلمي مع الآخرين في القرآن الكريم والسيرة النبوية المطهرة، على وفق ما يأتي:

الفرع الأول

التأصيل القرآني لمفهوم للتعايش السلمي

يُعدّ القرآن الكريم المرجعية الأساس في تأصيل قيم التعايش السلمي، إذ وضع منظومة متكاملة من المبادئ التي تُنظّم علاقة الإنسان بغيره، سواء أكان مخالفاً له في العقيدة أم منازعاً له في الموقف، وتتمثل أهم المبادئ القرآنية المعنية بهذا

والدم، ولم ينتشر بالإكراه والعنوة على خلاف ما زعمه عدة من الباحثين من المتحليين وغيرهم، من أن الإسلام دين السيف واستدلوا عليه بالجهاد الذي هو أحد أركان هذا الدين، وقد بين الجواب عن ذلك في تفسير آيات القتال إذ جاء فيها إن القتال الذي ندب إليه الإسلام ليس لغاية إحراز التقدم وبسط الدين بالقوة والإكراه بل لإحياء الحق والدفاع عن أنفس متاع للفطرة وهو (التوحيد). وأما بعد انبساط التوحيد بين الناس وخضوعهم لدين النبوة ولو بالتهود والتنصر فلا نزاع لمسلم مع موحد ولا جدال، فالإشكال ناشئ عن عدم التدبر، مما يدل بشكل صريح أن آية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ غير منسوخة بآية السيف^(٨).

الفرع الثاني

التأصيل النبوي لمفهوم التعايش السلمي

يتجلى التأصيل النبوي لمفهوم التعايش السلمي في جملة السنن العملية التي أرساها نبينا الأكرم، وأوجب الالتزام بها في التعامل مع الآخر المختلف، ومن أبرزها:

التعايش السلمي مع الديانات الأخرى:

يُعدّ مبدأ التعايش السلمي مع الأديان الأخرى من المبادئ الأساسية التي أكد عليها نبينا الأكرم امتثالاً وسيراً على نهج كتاب الله المجيد، إذ كانت تحيط بالإسلام ديانات ومعتقدات متعددة، وقد منح المصطفى أتباع تلك الديانات الحرية الكاملة في ممارسة شعائرهم الدينية، وأداء طقوسهم التعبديّة، وتنفيذ تعاليمهم دون فرض الشعائر أو الأحكام الإسلامية عليهم، أو التدخل في شؤونهم الدينية.

الإحسان إلى المخالفين ممن لم يعتدوا على المسلمين:

وذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٩)،

حيث تُعدّ هذه الآية الكريمة أبرز مصاديق التعايش السلمي الذي قرره ديننا الحنيف مع الآخر المختلف فأصحاب الديانات الأخرى المسلمين في مسألة الخلاف العقائدي، يكونون في أمان وسلام حتى وإن اختلفوا مع المسلمين في العقيدة والرأي، ما دامهم يؤمنون بالتعايش مع الإسلام والمسلمين في محيط واحد.

وكما ألزم القرآن الكريم أتباعه بأن يغتروا بقوتهم وعددهم ويهددوا أمن من يسعى إلى

حين قال: اذهبوا أنتم الطلقاء^(١٢) فلم يقتلهم أو يجبرهم على الإسلام، وكذلك صنع بأهل حنين، وهو المقطوع عن سيرته العطرة في ترصين أسس التعايش السلمي واستخدام السيف للدفاع عن حياض الإسلام من اعتداء المعتدين عليه.

ولم يقف احترام الإسلام لأهل الذمة عند حدود التنظير، بل تُرجم عملياً في حياة المسلمين الأوائل، فقد بلغ هذا الاحترام درجة عالية سمحت لليهودي أو النصراني أن يخاصم حتى الخليفة نفسه ويطالبه بالبينة على دعواه، كما ورد في القصة المعروفة حين اختصم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب مع رجل من اليهود أمام القاضي شريح، الذي حكم لليهودي بناءً على البينة لا المنصب أو الانتفاء الديني^(١٣).

ويتجاوز هذا الاحترام الأحياء وصولاً إلى الأموات من أهل الديانات الأخرى، إذ يروى أن النبي وأصحابه مرت بهم جنازة يهودي فقال: إذا رأيتم الجنازة فقوموا / وفي رواية أخرى قالوا له: أنها جنازة يهودي فقال: أليست نفساً^(١٤)، ومن ثم نجد أن ديننا الحنيف يرى في الإنسان كائناً ذا حرمة وله كرامة وحقوق واجبة الصون والحفظ، ما لم يعتدي على الآخرين أو يتجاوز حدود التعايش السلمي بينه وبينهم، وهذا المنهج انعكس بشكل ملموس في التجربة التاريخية للحضارة الإسلامية، إذ وجد المخالفون من النصارى واليهود والمجوس حرية كاملة في ظل الحكومات الإسلامية وهذه الظروف الهادئة والضامنة لأسس التعايش السلمي لم تتحقق لهم في كثير من الأنظمة الأخرى،

ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك ما ورد في معاهدة النبي محمد مع نصارى نجران، التي شكّلت أنموذجاً راقياً في احترام حرية العقيدة، إذ ضمن لهم النبي في رسالته إلى (أبي الحارث بن علقمة) أسقف نجران، حقوقهم الدينية والمدنية، ومما جاء في نص العهد: (بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد النبي إلى الأسقف أبي الحارث وأساقفة نجران وكهنتهم ومن تبعهم ورهبانهم: إن لهم ما تحت أيديهم من قليل وكثير من بيعهم وصلواتهم ورهبانيتهم وجوار الله ورسوله، لا يُغير أسقف من أسقفيتهم، ولا راهب من رهبانيتهم، ولا كاهن من كهانتهم، ولا يُغير حق من حقوقهم، ولا سلطانهم، ولا شيء مما كانوا عليه، على ذلك جوار الله ورسوله أبداً ما نصحوا واصطلحوا فيما عليهم غير مثقلين بظلم ولا ظالمين)^(١٥).

حرية العقيدة ومكانة الآخر الديني في الإسلام:

تشير رسالة نبينا الأكرم إلى نصارى نجران بوضوح إلى مبدأ حرية العقيدة وتؤكد على احترام حقوق الآخر الديني دون أي شكل من أشكال الإكراه أو الضغط لتغيير المعتقد، حيث أقر الإسلام بحق الإنسان في اختيار العقيدة التي يؤمن بها ورفض فرض الدين بالإكراه، التزاماً بمبدأ (لا إكراه في الدين) وهو ما طبقه الرسول الأكرم مع أسارى بدر وكانوا مشركين فلم يقتل أحداً منهم، بل أخذ منهم الفداء ولم يجبرهم على اعتناق الإسلام، وكذلك صنع بأهل مكة

لا سيما في أوروبا المسيحية في العصور الوسطى التي كانت تتسم بالتمييز والاضطهاد ضد اليهود، الذين وجدوا في بلاد الإسلام ملاذًا آمنًا لهم، حيث نعموا بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية، مماثلة لما يتمتع به المسلمون أنفسهم، وهو ما أكدته شهادات العديد من المؤرخين والباحثين في تاريخ الحضارات^(١٥).

يستشهدون بين يديه، والراهب الذي دفع الأموال إلى جنود الطغيان ليُقبَل الرأس الشريف بعدما عرّف أنه رأس الحسين بن علي^(١٦) وهؤلاء مفكري المسيحية يروّون أنه: (لو كان الحسين لهم، لرفعوا له في كل بلد بئرًا، ولنصبوا له في كل قرية منبرًا، ولدعوا الناس إلى المسيحية باسم الحسين^(١٧)).

إن هذا الإعجاب بشخصية تنتمي إلى ديانةٍ أخرى يعكس عمق الأثر الإنساني والأخلاقي لشخصية الإمام الحسين وتطبيقه الحر في لسنة جده المصطفى وأبيه المرتضى، فضلًا عما يؤكد من أن المبادئ التي نادى بها تتجاوز حدود الدين والانتفاء، لتكون قيمًا إنسانية مشتركة تدعو إلى العدل، والحرية، واحترام كرامة الإنسان.

الفرع الثاني

موقف الإمام الحسين من المعارضين

يُروى أن الإمام الحسين زار أسامة بن زيد وهو في مرضه الأخير، فوجهه يردد بقلبي: (وا غمّاه!) فسأله الإمام عن سبب غمه، فأجاب أسامة بأن عليه دينًا قدره ستون ألف درهم، فما كان من الإمام الحسين إلا أن طمأنه قائلاً: (هو عليّ)، أي أنه سيتكفل بسداد الدين، فرد أسامة قائلاً: (أخشى أن أموت قبل أن يقضى ديني) فأكد له الإمام قائلاً: (لن تموت حتى أقضيه عنك)، وبالفعل، بادر الإمام إلى سداد الدين قبل وفاة أسامة^(١٨).

المطلب الثاني

تجليات التعايش السلمي في سيرة الإمام الحسين

لقد شكّل الإمام الحسين نموذجًا عمليًا لتجسيد مبادئ التعايش السلمي التي أرساها الإسلام، ورفضه الصارم للظلم بكل أنماطه، لاسيما حين يكون الظلم سببًا في تقويض أسس العدل والاحترام المتبادل بين البشر، إذ لم يقتصر تأثير هذا النهج على أتباع الإسلام فحسب، بل وجد صدقًا واسعًا لدى كثير من الشخصيات والرموز الفكرية والدينية من خارج الدائرة الإسلامية، وبيان ما تقدم فيما يأتي:

الفرع الأول

موقف الإمام الحسين من أصحاب الديانات الأخرى

كان للإمام الحسين مقامًا ساميًا عند أصحاب الديانات الأخرى لا سيما النصراني منهم، بما وجدوه فيه من خلقٍ رفيع، وسيرةٍ عطرة، فهذه (أم وهب) وولدها يذودون عن نصرته الإمام الحسين

الكريمة يأمر فتياه بسقاية جيش العدو وسقاية خيولهم وترشيفها ترشيفاً، ويروي أحدهم وهو ممن كان في عداد ذلك الجيش أن الإمام الحسين خاطبه بقوله: (يا بن أخي، أنخ الجمل، فأنخته، فقال: اشرب، فجعلت كلما شربت سال الماء من السقاء، فقال الحسين: أخنث السقاء -أي اعطفه- فلم أدر كيف أ فعل، فقام فخنثه فشربت وسقيت فرسي^(٢٠).

لقد كان بإمكان الإمام أن يستغل ضعف الجيش وقلة طاقتهم، وانعدام مؤنتهم من السقاية، والإجهاد عليهم وإبادتهم، خاصة وانهم كانوا قادمين لقتاله أو أسرهم، إلا أن كرم الإمام وسمو أخلاقه دعت له لأن يسقيهم ويرشف خيولهم.

وعلى الرغم من منهج الإمام الحسين كان منهج سلم وإصلاح، إلا أنه في مواجهة دعوات التطبيع مع الظالمين ومبايعتهم تحت ذريعة السلام أو الحفاظ على النفس والأهل، اتخذ موقفاً حاسماً وحازماً، إذ رفض جميع المغريات والمبررات، بل وحتى التهديدات بالقتل، مصرحاً بصوت مدوي: (أَلَا وَإِنَّ الدَّعِيَّ ابْنَ الدَّعِيِّ قَدْ رَكَزَ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ بَيْنَ السَّلَّةِ وَالذِّلَّةِ وَهَيْهَاتَ مِنَّا الذِّلَّةُ يَا أَبَى اللَّهِ ذَلِكَ لَنَا وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَحُجُورٌ طَابَتْ وَطَهَّرَتْ وَأَنْوَفٌ حَمِيَّةٌ وَنُفُوسٌ أَبِيَّةٌ مِنْ أَنْ تُؤَثِّرَ طَاعَةَ اللِّثَامِ عَلَى مَصَارِعِ الْكِرَامِ، أَلَا وَإِنِّي زاحف بهذه الأسرة على قلة العدد وخذلان الناصر)^(٢١).

ووقف يوم الطف كالأسد الباسل، مستلهماً بأبي وأمي صورة علي المرتضى غير أبه بجحافل جيوش الردة الأموية، لئيسطر أروع ملاحم الإباء

وما نستنبطه من هذه الرواية أن أسامة وإن كان معارضاً لأمر المؤمنين إلا أن الإمام الحسين لم يكثر للاختلاف في الرأي أو الموقف السياسي، ولم يمنعه ذلك من زيارته والاهتمام بأحواله، بل كشف عنه الكرب والمعاناة وسداد الدين متجاوزاً خلافات الماضي، وهو أصدق مثال يعكس سمو روح التسامح والتعايش السلمي التي كان يتسم بها إمامنا الحسين، بل ويُعدُّ درساً أخلاقياً بليغاً في كيفية التعامل مع من نختلف معهم، وأن نعاملهم بالحسنى ترحماً وتطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(١٩).

الفرع الثالث

موقف الإمام الحسين من أعدائه

إن حركة الإمام الحسين كانت حركة إصلاحية لا تبغي سفك الدماء أو القتل وإنما السعي الجاد لإرساء مبادئ التعايش السلمي، ورفض التطبيع والمبايعة للظالمين لذلك لم ينو الإمام أن يستخدم منطق القوة إلا للدفاع عن النفس وعن المبادئ، مقارعاً بذلك جبروت الظالمين، من الشواهد الدالة على ذلك أن جيش الكوفة أرسل ألف فارس ممن يطلبون قتل الإمام الحسين أو أسرهم إلى عبيد الله بن زياد، وكان على رأس الجيش (الحر بن يزيد الرياحي)، وقد أمر أن لا يفارق الإمام حتى يقدم به إلى الكوفة، لكنّ الظمأ والعطش أصاب الجيش وخيلهم حتى كاد العطش أن يردبهم، مما جعل الإمام الحسين بخلقه الرفيع ومبادئه المحمدية

لقتله الحاخام اليهودي (كاھانا)، إلا أن القضاء الأمريكي برّأه من هذه التهمة بحجة أن ظروف الرصاص لا تُثبت أنه القاتل!!، مما دفع باللوبي الصهيوني في أمريكا إلى التدخل والضغط لإبقاء (نصير) في السجن إلى الآن، وقد أرسل (نصير) إلى (هيلاري كلينتون) مشروعاً اسمه (الاتحادات الإبراهيمية الفيدرالية) كصيغةٍ تخدم الأمن القومي الأمريكي، وتضع حلاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر إقامة دولة تتلاشى خلالها الحدود ويعيش فيها الفلسطينيون مع الإسرائيليين بجواز سفر ابراهيمي، وعلى الرغم من عدم رد (كلينتون) على هذه الرسالة، إلا أن (نصير) استمر بتكرار إرسالها حتى تسلمها (ديك تشيني) وردَّ عليه قائلاً: (وصلت الرسالة) وفي عهد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) أخذت الفكرة زخماً واهتماماً كبيرين مقرونًا بمبادراتٍ تمهيديةٍ على أرض الواقع السياسي والثقافي والأكاديمي، وفي عام ٢٠٠٤ تمَّ بلورة المصطلح والفكرة أكاديمياً من خلال تبني بعض الجامعات لها بالبحث الأكاديمي والتسويق العلمي، وإنضاج المشروع مؤسساتياً من خلال تهيئة الأرضية المؤسسية والمُتجمعة والفكرية والنفسية لتبني (الديانة الإبراهيمية)، وكذلك التطبيقات التمهيدية بالتنفيذ الجزئي للمسار الإبراهيمي مع برامجه التنموية والسياحية، وفي عام ٢٠٢٠ كان اكتمال نضج المشروع والتنفيذ المعلن له في ظل إدارتي (دونالد ترامب) و (نتن ياهو) التي كانت موجات التطبيع أهم ملامحها وبرامجها^(٢٤).

ولغرض بيان الأسس التي يقوم عليها مشروع الديانة الإبراهيمية نفرد المطلبين الآتين،

المواجهة الجنائية لمشروع الديانة الإبراهيمية

والكرامة، منادياً: (والله لا أعطيكم بيدي إعطاءً الدليل ولا أقر لكم إقراراً العبيد)^(٢٢).

إن هذا الموقف الشريف يُفصح عن بصيرة الإمام الحسين بحقيقة مسار الظالمين مع من يطبع معهم ويخضع لحكمهم، فليس له إلا الذلة والإهانة، وهو ما رفضه إمامنا الشهيد بشكل قاطع، فالعدو لم يكتفِ بموقف الإمام تجاههم من سقايتهم والرأفة بهم، بل جازوه بمنعهم الماء عنه وعن معسكره، وانتهاك حرمة و التمثيل بجسده الشريف، وهو ما نراه اليوم من سلوكيات أعداء الإسلام تجاه المسلمين كافة وشيعة الإمام الحسين خاصة، ما هو إلا سيراً على خطى ذلك النهج الأموي الإرهابي، المُعصَّد صهيونياً وتطرفياً.

المبحث الثاني

التعايش السلمي في منظور مشروع الديانة الإبراهيمية

يُراد بمشروع الديانة الإبراهيمية السعي للبحث عن المشتركات بين الأديان السماوية لإظهار القيم الروحية المشتركة كالحب والسعادة والخير والإخاء، وتنجية المختلف عليه^(٢٣).

حيث تعود بذرة مشروع الديانة الإبراهيمية إلى عام ١٩٩١ عندما وضعها رجل مصري يُدعى (سيد نصير) أُدين بارتكابه جرائم إرهابية، وبقتل الحاخام المتطرف (مائير كاهانا)، ليكون هذا المشروع نمناً لتبرأته من التهمة الموجهة إليه، وخروجه من السجن الأمريكية، وعلى الرغم من أن جميع الأدلة الثبوتية تؤدي إلى الجزم واليقين

الفرع الأول

إعادة قراءة النصوص الدينية بمفهوم الرحمة المشتركة

تعتمد المرتكزات الشرعية والفلسفية لمشروع الديانة الإبراهيمية تقديم تفسير جديد للنصوص الدينية التي توحى إلى الرحمة المشتركة والتعايش السلمي بين الأديان دون حدود أو شروط كقوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(٢٥)، وكما جاء في الكتاب المقدس (طوبى لصانعي السلام، لأنهم أبناء الله يدعون)^(٢٦).

لذلك كان للفلاسفة والشخصيات الدينية دورًا بارزًا في الدعوة إلى اعتماد قاسم أخلاقي مشترك بين الأديان ومنهم المفكر الكاثوليكي الألماني (هانس كونغ Hans Küng) الذي يدعو إلى مرجعية أخلاقية كونية مشتركة، إذ يقول: (لا بقاء للبشرية من دون أخلاق عالمية، لن يكون هناك سلام بين الأمم إن لم يتحقق السلام بين الأديان، ولن يكون هناك سلام بين الأديان من دون حوار بينها)^(٢٧).

وفي ضوء هذا السياق أنشأت جامعة فلوريدا عام ٢٠١٥ مخطط (الولايات المتحدة الإبراهيمية) الذي يُفيد بأن مفهومى المشترك الإبراهيمي والإخوة الإنسانية سيجعلان سكان الشرق

إذ تُسلط الضوء في المطلب الأول على المرتكزات الفلسفية والشرعية لمشروع الديانة الإبراهيمية، فيما نُخصص المطلب الثاني لعرض النقد الشرعي والفكري الموجه إليه.

المطلب الأول

المرتكزات الشرعية والفلسفية لمشروع الديانة الإبراهيمية

يَدْعِي القَائِمُونَ عَلَى مشروع الديانة الإبراهيمية أن هذا المشروع يقف على مرتكزات شرعية وفلسفية، تتبنى إعادة قراءة النصوص الدينية التي تُعنى بالرحمة المشتركة والتسامح بين الأديان، ويُعدّ هذا المنظور -بحسبهم- قاعدة لفتح آفاق التفاهم والحوار بين مختلف الأديان والمجتمعات، مع توظيف شخصية نبي الله إبراهيم كرمز ديني جامع يُجسّد القواسم المشتركة بين الأديان الإبراهيمية الثلاثة، ممّا يجعل منه مرجعية دينية كبرى تتيح التقاء الأتباع على أرضية دينية مشتركة.

وُجِّهَ القَائِمُونَ عَلَى مشروع الديانة الإبراهيمية توظيف الحفاظ على السياق الديني ضمن إطار مقبول لدى المجتمعات الإسلامية، ليظهر كدعوة تتوافق مع قيم التسامح والرحمة، ويُقرّب صورة هذا المسعى لدى المستهدفين من المسلمين، مع محاولة التخفيف من حدة الخلافات العقدية التقليدية.

وتفصيل تلك المرتكزات على وفق الآتي:

وفي هذا الإطار، نجد أن الباحثين والفلاسفة الغربيين ممن سعى بعضهم إلى تمهيد مثل هذا التوجه قد عملوا على تعزيزه فلسفياً ومؤسسياً، قبل أن يتحول لاحقاً إلى مشروع سياسي معلن، حيث يذهب (نوح فليدمان Noah Feldman) أستاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة هارفرد إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الدين والدولة من خلال ما يصفه بـ(الانخراط الرمزي الجامع) الذي يسمح بدمج الرموز والقيم الدينية في الفضاء العام المشترك، شريطة الإبقاء على فصل مالي وتنظيمي بين المؤسسات الدينية والدولة، كما يرى أن هذا النهج يُمثل حلاً توفيقياً يمكن من خلاله تحقيق وحدة وطنية قائمة على التعدد الديني، إذ يتم التأسيس لهوية قيمية تتجاوز العقائد والشرائع لصالح رمزية توحيدية تتقبلها جميع الأديان الإبراهيمية، وفي هذا المقام يدعو (القيميون الإنجيليون) كما يسميهم، إلى التوحد حول القيم التقليدية بوصفها الرابط الجامع بين أبناء الديانات، بينما يطالب (العلمانيون القانونيون) باحترام حرية الضمير من دون إقصاء الرموز الدينية من المجال العام^(٢٠)، وبذلك يُسهّم هذا التصور في نقل الدين من كونه منظومة تشريعية ملزمة، إلى كونه فضاءً قيمياً عاماً، يُراد له أن يتجاوز حدود التفرد العقائدي نحو تمهيد رمزي ووظيفي يخدم أغراض الوحدة السياسية، وهي ذات المرتكزات التي يتبناها (مشروع الديانة الإبراهيمية) الذي يسعى إلى تجويف المضمون العقائدي للأديان والإبقاء على ظاهرها المشتركة الرمزية، وترويجاً لوحدة شكلية تتغذى على تهميش الاختلاف العقائدي.

الأوسط يقبلون بالكيان الصهيوني لإدارة الدول العربية وإيران كإخوة وأسرّة واحدة، بعيداً عن الأحقاد ومشاعر النفور والعداوة، بل للتفكير في المستقبل بسبب ندرة الموارد نتيجة لتغير المناخ والكوارث والأوبئة التي تحتاج إلى تكنولوجيا حديثة للتخطيط، تلك التي يمتلكها الكيان الصهيوني، وقد بدأت ملامح التمهيد لهذا المخطط في روما بتاريخ ٤ / ١٠ / ٢٠٢١، أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأديان من أجل مواجهة تغير المناخ، الذي حضره إمام الأزهر الشريف (د. أحمد الطيب)، إلى جانب قادة الأديان ومثليها من مختلف أنحاء العالم، بهدف التوصل إلى رؤية موحدة للأديان حول كيفية الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية والبيئية^(٢٨).

الفرع الثاني

توظيف شخصية نبي الله إبراهيم كمرجعية دينية جامعة

يتم توظيف شخصية نبي الله إبراهيم كونه نقطة التقاء بين الديانات، مع تجاهل الخلافات العقدية حول ذريته والشرائع التي انبثقت منه، وهو الركن الجوهرية لتأسيس بيت العائلة الإبراهيمية في (أبو ظبي) عام ٢٠٢٠ حيث جاء في بيان اللجنة العليا للأخوة الإنسانية (FICRT, 2022) حول تأسيس هذا البيت: (سيكون بيت العائلة الإبراهيمية منارة للتفاهم المتبادل والتعايش المتناغم والسلام بين المؤمنين والنية الحسنة)^(٢٩).

بزيارة بابا الفاتيكان (فرنسيس) لمدينة (أور) في محافظة ذي قار في العراق، التي تُعدّ مسقط رأس النبي إبراهيم، حيث أعلن الفاتيكان عقب هذه الزيارة أن هنالك ثلاثة عشر ألف مسيحي سيأتون إلى العراق للحج^(٣٣).

ونعتقد أن القائمين على هذا المشروع ليسوا بهذه السذاجة لإنجاح موضوع يتعارض مع الثوابت الدينية لكل دين من الأديان المعنية به، خاصةً وأنهم اطلعوا بشكل مكثف على قواعد كل دين والطريقة التي يُقدم بها هويته للآخر المختلف، ومدى تأثير التعبد بالهويات الأخرى على أسسه وضروريته، لذلك اتجهوا إلى الكشف عن الغاية المرجوة منه وتأسيس مشروع رديف أكثر صراحةً وتأثيراً، بل ولاقي استجابة سريعة في تنفيذه على أرض الواقع، أطلق عليه (اتفاقية إبراهيم) المتمثلة بسلسلة اتفاقيات لتطبيع العلاقة بين الكيان الصهيوني، وعدد من الدول العربية كالإمارات والبحرين والمغرب والسودان، حيث وقعت تلك الاتفاقيات في النصف الأخير من عام ٢٠٢٠^(٣٤)، تاركة موضوع الديانة الإبراهيمية لمشروع التطبيع الناعم المتمثلة بدعم بعض المنظمات النسوية وغيرها التي تدعوا إلى التفكك الأسري والأخلاقي تحت شعار التحرر، وتسيط الضوء على المتدينين أخلاقياً وبراغم كرموز مجتمعية، بالإضافة إلى دعم المثلية والاعتراض على مشاريع القوانين التي تستند إلى المعيار الأخلاقي في التجريم والعقاب، فضلاً عن إغراق البلاد بمنظومة الفساد المنظم.

وفي السياق ذاته يذهب الفيلسوف الهندي (آمارتيا صن Amartya K. Sen) إلى أن "الصراع والعنف يدعمهما اليوم وهم هوية متفردة، والواقع أن هناك اتجاهاً متزايداً اليوم لرؤية العالم باعتباره فدرالية أديان أو ثقافات أو حضارات، مع تجاهل أهمية الطرق الأخرى التي يرى بها الناس أنفسهم، تلك التي تختص بالطبقة أو النوع أو المهنة أو اللغة أو الآداب أو العلوم أو الموسيقى أو الأخلاقيات أو السياسة"^(٣١).

وفي ضوء التوظيف لشخصية نبي الله إبراهيم بدأت جامعة هارفرد برسم آلية التنفيذ العملي لمشروع الديانة الإبراهيمية، وأول آلية التنفيذ الديني لهذا المشروع هو إنشاء (مسار الحج الإبراهيمي)، الذي يُراد به تتبع مسيرة نبي الله إبراهيم ومحطات حياته من مولده إلى وفاته وموضع دفنه، حيث يرتبط بهذا المسار مسارات دينية وثقافية ثانوية وداعمة، ويغطي في مرحلته النهائية حوالي عشر دول تمتد على طول (٥٠٠٠ كم) يخرق فيها حالياً تركيا وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وفي فترة لاحقة سيخرق إيران والعراق ومصر والسعودية وصولاً إلى المشاعر المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة! كما أعلنت جامعة هارفرد أن أراضي المسار ليست ملكاً للدولة التي يمر بها المسار، وإنما هي أرض إبراهيمية عالمية مشتركة كما وصفها الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) عام ٢٠١٣^(٣٢).

ومن الباحثين من يرى أن تدشين المسار العالمي المزمع تدويله كان بتاريخ ٦/٣/٢٠٢١ وذلك

أَنْتَرُكَ مَلِكَ الرِّيِّ والرِّيِّ مَنِيَّتِي * أمْ أَرْجِعُ
مَأْثُومًا بِقَتْلِ حَسِينِ

يَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ جَنَّةٍ * وَنَارٍ وَتَعْذِيبٍ
وَعَلَّ يَدَيْنِ

فَإِنْ صَدَقُوا فِيمَا يَقُولُونَ إِنِّي * أَتُوبُ إِلَى
الرَّحْمَنِ مِنْ سَنَتَيْنِ!!

ولا يُسْتَعْرَبُ إِذَا تَصَدَّى لظهور القائم بالحق،
إمامنا الحجة بن الحسن أولئك الذين كانوا
يَدْعُونَ كَذْبًا مَوَالِيَهُ وَمَحَبَّتَهُ، فَيَرْضَوْنَ ظُهُورَهُ
قَائِلِينَ: (أَرْجِعْ مِنْ حَيْثُ جِئْتَ فَلَا حَاجَةَ لَنَا فِي
بَنِي فَاطِمَةَ)^(٣٦)، فَهَؤُلَاءِ أَصْبَحُوا مَطِيَّةً لِمَشْرُوعِ
الصَّهْبِيِّ فِي عِبْرِ بَوَابَةِ التَّطْبِيعِ النَّاعِمِ، وَانْتَهَجُوا تَبْرِيرَ
الْفَسَادِ الَّذِي تَشَبَّعُوا بِهِ حَتَّى النِّخَاعِ، فَكُلٌّ مِنْ يَهْدِدُ
مَكْتَسِبَاتِهِمْ غَيْرَ الْمَشْرُوعَةِ سَيِّحَارِبٍ، مَهْمَا كَانَ
مَقَامُهُ الاجْتِمَاعِي أَوْ الدِّينِي.

المطلب الثاني

النقد الشرعي والفكري لمشروع الديانة الإبراهيمية

إن مشروع الديانة الإبراهيمية لا يصمد أمام
الضرورات الدينية لكل دين من الأديان السماوية،
لا سيما ديننا الحنيف، إذ تتناقض مرتكزات هذا
المشروع مع الثوابت العقائدية التي تشكل جوهر
كل دين، فضلاً عن ذلك تقوم المبتنيات الفكرية
والفلسفية بمختلف توجهاتهم الدينية على أساس
الفردانية والوحدانية في الهوية التي تمثل ذاتهم
وكيانهم العقدي، والتي تعبر عن تصور يرى في
الآخر المختلف عدوًّا صريحًا أو ضمنيًّا، وهو ما

والجدير بالذكر أن الخارجية الأمريكية
أصدرت بياناً تضمن «اعتراضاً على سن قانون
رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ التعديل الأول لقانون
مكافحة البغاء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ ليشمل تجريم
البغاء والشذوذ الجنسي، معتبرة أن هذا التشريع
يمثل عرقلةً لحرية الرأي والتعبير، وكذلك منع
عمليات المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء
العراق، كما يُضعف التشريع قدرة العراق على
تنويع اقتصاده وجذب الاستثمار الأجنبي!!»^(٣٥)،
وعلى الرغم من أن هذا البيان يُعدُّ تدخلاً سافراً في
السيادة التشريعية للعراق، إلا أن وزارة الخارجية
العراقية لم تتعامل معه وفقاً للأعراف والضوابط
الدبلوماسية، المتمثلة باستدعاء السفارة الأمريكية
وإبلاغها رسمياً برفض هذا التدخل لما يمثله من
مساسٍ مباشرٍ باستقلال الإرادة التشريعية لمجلس
النواب العراقي.

والهدف من اتجاه الخارجية الأمريكية بهذا
النحو مسألة واضحة لكل ذي بصيرة، إذ عندما
يندثر المعيار الأخلاقي ويُبْرَّر كل سلوكٍ يتعارض
وأحكام الدين والأخلاق عندئذٍ يسهل احتلال
المجتمع فكريًّا، دون الحاجة إلى بذل أدنى جهدٍ
عسكري لهذه المهمة المؤدجة، كما أن ملء البلاد
بالفاسدين ودعمهم محليًّا ودوليًّا يجعل من يدعي
مقاومة الاحتلال مرهونًا باستهداف مشاريعه
الاقتصادية التي سيُذعن أمامها تاريخًا الادعاء
بعقيدة محاربة المحتل، مبررًا سلوكه بكل التبريرات
المتدنية والمفضوحة، وهو ما يُعيدنا إلى من برر قتل
إمامنا الحسين خوفًا على مكتسباته الدنيئة حين
قال:

يشكل نسفاً جذرياً لمشروع الديانة الإبراهيمية العالمية المزمع إقامته، حيث تتمثل أسس رفض هذا المشروع واستحالة قيامه ضمن المحاور التالية:

الفرع الأول

النقد الشرعي لمشروع الديانة الإبراهيمية

صحيح أن الإسلام تبنى مبدأ حرية الاختيار، وعدم الإجبار على اعتناق دين معين، كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ وأن تعاليم ديننا الحنيف أوصت بالرِّ والمداورة والمعاملة الحسنة، وعدم الاعتداء على المخالفين لديننا، شريطة ألا يعتدوا علينا أو يخرجونا من ديارنا، كما ورد في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٣٧) وفي الوقت ذاته، أفصح القرآن الكريم ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٣٨)، كونه دين الحق الذي ارتضاه الله تعالى لخلقه وأرسل به رسله جميعاً، ولا يقبل غيره من الأديان، كما أوجب سبحانه معاداة من يقاتل المسلمين ويقفون ضد حريتهم في الدعوة ويهجروهم من ديارهم، بل ومن يعاونهم على هذه السلوكيات الإجرامية سواءً بطريقة التحالف أو بنحوه، كما يحدث الآن في الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني بتعصيد ومعونة صريحة ومخزية من قبل الدول الغربية، إذ يقول عز من قائل في محكم كتابه المجيد:

﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ

وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣٩)، فالمودة القلبية مع هكذا نموذج إجرامي، والافتتاح العملي معهم يفتح ثغرة ينفذ منها أرباب تلك المخططات المفصوحة إلى مجتمعنا ليدمروا قواعد الأمان في الحركة الإسلامية وينحرفوا في حركة الوعي الإسلامي^(٤٠).

كذلك إن القواعد القرآنية الكريمة ومبادئ ديننا الحنيف تنسف الركن الجوهرية الذي يستند إليه في الدعوة إلى مشروع الديانة الإبراهيمية، وهو وصف نبي الله إبراهيم بالأب والمرجعية الجامعة لجميع الأنبياء، ومن ثم التوجه إلى اعتناق ملته استناداً لقوله تعالى: ﴿مَثَلَهُ أَتَيْكُمْ إِبرَاهِيمُ﴾^(٤١)، فالقرآن الكريم فضح هذه المحاولات البائسة، ورد على محاجة اليهود والنصارى ومجادلتهم لما ادّعى اليهود أن إبراهيم كان يهودياً، وادّعى النصارى أنه نصراني، وجادلوا على ذلك، فقال عز من قائل في محكم كتابه المجيد: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبرَاهِيمَ وَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ * هَا أَنْتُمْ هُوَ لَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيهَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيهَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * مَا كَانَ إِبرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَبِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤٢)، فدين الأنبياء جميعاً هو الإسلام، والذي يعني توحيد الله والانقياد له بالطاعة، والأنبياء الذين هم صفوة البشرية وأفضلها بدءاً من أبينا آدم ومروراً بنوح إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب

الصراعية الشديدة بين السيد المسيح واليهود عندما أجابوا وقالوا له: أبونا هو إبراهيم. قال لهم يسوع: لو كنتم أولاد إبراهيم، لكنتم تعملون أعمال إبراهيم ولكنكم الآن تطلبون أن تقتلوني، وأنا إنسان قد كلمكم بالحق الذي سمعته من الله، هذا لم يعمله إبراهيم^(٤٦)، كما يُذكر في ذات الإصحاح مصارحة السيد المسيح لليهود بأنهم أولاد إبليس بقوله: أنتم من أب هو إبليس وشهوات أبيكم تريدون أن تعملوا، ذاك كان قتالاً للناس من البدء، ولم يثبت في الحق لأنه ليس فيه حق، متى تكلم بالكذب فإنما يتكلم بما له، لأنه كذاب وأبو الكذاب^(٤٧).

وفي السياق ذاته نجد أن كبار المفكرين المسيحيين التجهوا إلى تسليط الضوء على أسس الخلافات العقدية المتجذرة في الضروريات الدينية، وانعكاسها في ديمومة هذا العداء، وتأصيل عقيدة الكراهية تجاه الديانة اليهودية، ومن أبرز هؤلاء المفكرين (مارتن لوثر Martin Luther)، رائد الإصلاح البروتستانتي الألماني في القرن السادس عشر، إذ يرى أن "اليهود هم العدو الأول ذو السم القاتل، وأنه ليس بعد الشيطان عدو أكثر سماً ومكراً من اليهودي المحض"^(٤٨).

وعلى الرغم من أن ترجمان هذا العداء العقدي ساهم في إشعال الحروب الصليبية، وما أنتجته من مذابح وطرد جماعي لليهود من الدول الأوروبية، إلا أن هنالك تحولاً كبيراً في الموقف السياسي بين الطرفين، تمثل في اتفاق صريح على دعم المشروع الصهيوني بدءاً من (وعد بلفور المشؤوم) مروراً

وإلى موسى وعيسى وانتهاءً بالخاتم المصطفى محمد^٢، هذا من جانب المنظور الإسلامي تجاه الديانتين المسيحية واليهودية.

ومن جانب آخر نجد أن نظرة اليهود إلى المسيحية والإسلام ونظرة المسيحية إلى اليهودية والإسلام قائمة على عدم الاعتراف بالآخر، فهذا الخاخام الكبير والفيلسوف اليهودي المعتبر (موسى بن ميمون-الرمبام) يرى في تقييمه للمسيحية، انقاصاً صريحاً من مكانة السيد المسيح، إذ يُصرّح في موسوعته التشريعية (مشناه توراه) بأن: (يسوع الناصري لم يكن هو المسياً الموعود، أي -المقذ الموعود- لأنه لم يحقق أيّاً من العلامات المنتظرة، ويضيف أن ما جاء به هو، ومن بعده أي -النبي محمد^٢-، ليس إلا تمهيداً غير مباشر للمسياً الحقيقي المنتظر عند اليهود)^(٤٩).

وفي المقابل نجد في (انجيل يوحنا) يظهر رفض اليهود للمسيح وسعيهم لرجمه بقوله: (فَتَأْوَلُ الْيَهُودُ أَيضًا حِجَارَةً لِيَرْجُمُوهُ. أَجَابَهُمْ يَسُوعُ: أَعْمَالًا كَثِيرَةً حَسَنَةً أَرَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَبِي. بِسَبَبِ أَيِّ عَمَلٍ مِنْهَا تَرُجُمُونِي؟ أَجَابَهُ الْيَهُودُ قَائِلِينَ: لَسْنَا تَرُجِمُكَ لِأَجْلِ عَمَلٍ حَسَنٍ، بَلْ لِأَجْلِ تَجْدِيفٍ، فَإِنَّكَ وَأَنْتَ إِنْسَانٌ تَجْعَلُ نَفْسَكَ إلهًا)^(٤٤).

كما يذكر (انجيل متى) وصف السيد المسيح لليهود بأنهم أولاد الأفاعي وذلك بقوله: يَا أَوْلَادَ الْأَفَاعِي كَيْفَ تَقْدِرُونَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا بِالصَّالِحَاتِ وَأَنْتُمْ أَشْرَارٌ؟ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلَةِ الْقَلْبِ يَتَكَلَّمُ الْفَمُ^(٤٥)

وبيين (انجيل يوحنا) التوتر الكبير والحالة

إذ يذهب (سكوت أبلبي Scott Appleby) أستاذ الدراسات الدينية في جامعة نوتردام إلى القول: S يمكن للأديان الإبراهيمية أن تجتمع للحوار والتعاون استناداً إلى القيم المشتركة مثل العدالة والسلام، لكن أي محاولة لذبون الخلافات اللاهوتية في إطار ديني موحد تُعرض هذه الأديان للتفريغ من معانيها، وتنتج وحدة سطحية وغير مستقر^(٤٩).

ومن ثم فإن اختزال الأديان في قاسم أخلاقي مشترك دون احترام الخصوصية الدينية والعقدية لكل دين يجعل هذا المشروع سطحيًا، مما يعني أنه سيكون عنواناً بلا معنون إذا ما واجه الضروريات والثوابت الدينية الخاصة بكل دين.

فمسألة التعامل مع الآخر يعتمد على ديناميكية معينة يعبر عنها (يان أسمن Jan Assmann) بعملية إعادة تركيب الذاكرة الجماعية، أي مونتاج الماضي، لأنه وبحسب رأي (أسمن) "الوعي بالانتهاء الاجتماعي الذي يطلق عليه مصطلح (الهوية الجماعية) يعتمد على مشاركة الانسان الفرد في معرفة مشتركة، وفي ذاكرة مشتركة أيضًا، تمثل ذاكرة المجموعة ككل"^(٥٠).

ومن خلال متابعة الأسس العقدية لذاكرة الهوية اليهودية تجاه الهويات المسيحية والإسلامية، وموقف الأسس العقدية للهوية المسيحية تجاه الهوية اليهودية، نجد أن هذه الذاكرة تدور حول مسألة جوهرية تتمثل بالكرهية تجاه الآخر، وهذه

بالتأزر السياسي والاقتصادي بين الغرب المسيحي واليهودية الصهيونية، وصولاً إلى انتهاك القوانين الدولية، والإفراط الإجماعي في سفك دماء الأبرياء تحت ذرائع كاذبة ومفضوحة.

إن مشروع الديانة الإبراهيمية من الناحية الدينية يُعدّ مشروعاً ميثاقاً منذ لحظة ولادته، إذ يستحيل تأسيس اتفاق ديني حقيقي بين أديان تتضمن نصوصها المقدسة وضرورياتها الدينية على نفي مشروعية الآخر في كثير من المواطن العقدية، ومن ثم فإن محاولة دمج هذه الأديان في إطار ديني موحد، يُخفي التناقضات الجوهرية خلف واجهة من التجميل الخطابي، لا تؤدي إلا إلى تفريغ كل دين من أسسه ومضامينه الجوهرية، وإنتاج نموذج مختزل مشوّه يفتقر إلى العمق الروحي والمعرفي.

الفرع الثاني

النقد الفكري لمشروع الديانة الإبراهيمية

بعد أن تناولنا مشروع الديانة الإبراهيمية من منظور النقد الشرعي وبيّنا مدى تعارضه الصريح مع الأسس العقدية والتشريعية للأديان، ننتقل إلى عرض النقد الفكري والمنطقي للمشروع، مسلطين الضوء على أبعاده الفكرية الخفية والتناقضات الداخلية التي أشار إليها نخبة من المفكرين والباحثين، والتي تُظهر هشاشة الأسس التي يقوم عليها المشروع، ومدى بعده عن القيم العقلانية والأخلاقية المشتركة.

في الأراضي المحتلة، وهذا الصراع الهوياتي المتأصل يبقى قابلاً في الذاكرة ومؤسساً إلى صراع بين الهويات.

ومن هذا المنطلق أسس عالم السياسة الأمريكي (صموئيل هنتنغتون Samuel P. Huntington) أفكاره حول مسألة الكراهية وعلاقتها بإشكاليات الهوية على أساس (صدّام الحضارات) حيث يرى أن هذه الكراهية أو الصدّام مرتكزاً على أساس الهوية الثقافية، إذ يقول: "إن الطرح الرئيس لهذا الكتاب - صدام الحضارات - هو أن الثقافة أو الهوية الثقافية والتي هي في أوسع معانيها الهوية الحضارية، هي التي تشكل نماذج التماسك والتفكك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة"^(٥٢).

وحيث إن بين الهويات التي يُراد لها تكوين الدين الإبراهيمي العالمي جرح عميق على المستوى الديني والثقافي والقومي، فإنه من غير الممكن اعتمادها كأساس لهذا المشروع، إلا في سبيل اغناء مطامع المنتفعين والاستحواذ على خيرات الغير، فالجرح الطائفي في الهوية لا يكف عن التزيف جاعلاً من الوطن مبتغى لأحلام الطامعين إلى التوسع والاستحواذ على الامتيازات عن طريق احتكار السلطة في الدولة بالاعتماد على الطائفية^(٥٣)، كما أن الجهة المتبينة لتأسيس هذه الديانة المزيفة ونشرها كانت ولا تزال وستبقى مدانة بارتكاب المجازر والجرائم بحق الإنسانية وبشكل مستمر إلى يومنا هذا، ومن ثم فإن أي طرح تقدمه بادعاء

الكراهية تشكل حالة (سيكولوجية) كامنة تنتظر الفرصة من أجل أن تُعبر عن نفسها بمظاهر مختلفة من الفعل الاجتماعي التمييزي الذي يصل إلى درجة تبرير اقضاء الآخر مادياً أو معنوياً من ساحة المشاركة الاجتماعية، وحرمانه من حقه الطبيعي من المساواة الاجتماعية، ومن ثم إذا ما ظفرت الهوية بغريمتها فإنها سترتكب بحقها أشنع الجرائم نتيجة النوازع العدوانية المتأصلة عقائدياً في ذهنية الهوية المضادة.

واستناداً إلى ما تقدم يرى (إليكس ميكشيللي Alex Michelle) أن هذه الذهنية تشتمل على تحليلٍ لمحتوى كل أشكال التعبير الجمعي الذي يسمح بتعريف العناصر البنائية العقلية، فضلاً عن تفسير الرموز ومعايير السلوك، ومعرفة النماذج المضادة والتصورات الجمعية، وأنظمة الآراء والعقائد... حيث تغطي الذهنية وعلى نحوٍ شمولي مفهوم الثقافة المستبنة، فالذهنية هي الخبرة المكتسبة التي يشترك فيها جميع أعضاء الجماعة، وحال هذه الخبرة كحال الثقافة المستبنة^(٥٤)، ومن ثم فإن تأثير الذاكرة الجماعية والذهنية عند الأفراد تجاه الآخر المختلف تأخذ وضعية مرجعية مستمرة ولا شعورية، تترسخ في ذهن الفرد، تكون محصلتها النهائية مشاعر إجرامية، أو ما هو أبعد من ذلك، بحسب مادة وهيكلية الذهنية الجماعية، ومدى تأثر وتعبد الفرد بها، وهو ما أثبتته التأريخ في الحروب الصليبية تجاه اليهود، وموقف اليهود تجاه المسيح، والجرائم البشعة التي يرتكبها المستوطنين الصهاينة

حتى اللحظة، إذ نرى أن هذا التدشين كان في إطار الشروع الرمزي، ولم يوفق القائمون عليه بإتمامه في جانب التنفيذ العملي، إذ تم إجهاضه على يد المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، المتمثلة بساحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني في التاريخ نفسه، وذلك من خلال اللقاء الذي عُقد بين سماحته مع (البابا فرنسيس)، حيث سلطت المرجعية الدينية الضوء على معاناة الشعوب في مختلف أنحاء العالم من مظاهر الظلم والقهر والفقر، والاضطهاد الديني والفكري، وكتب الحريات الأساسية، وغياب العدالة الاجتماعية، وأكد سماحته على ما تُعانيه شعوب منطقتنا، ولا سيما الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، من حروب وأعمال عنفٍ وحصارٍ اقتصاديٍّ وتهجيرٍ قسريٍّ^(٥٥)، في موقفٍ واضحٍ يَنسف الأساس الذي يُراد أن يقوم عليه هذا المشروع، ويُعيد التأكيد على أولويات القيم الدينية والإنسانية الأصيلة، وفي مقدمتها نصره المظلوم ورفض التطبيع مع الظالم.

كما أفصحت المرجعية الدينية العليا عن موقفها الصريح تجاه الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الأبرياء في قطاع غزة من فلسطين المحتلة، حيث جاء في بيان صادر عنها ما نصّه: (إن العالم كله مدعوٌ للوقوف في وجه هذا التوحش الفظيع ومنع تمادي قوات الاحتلال عن تنفيذ مخططاتها لإلحاق مزيد من الأذى بالشعب الفلسطيني المظلوم، إن إنهاء مأساة هذا الشعب الكريم - المستمرة منذ سبعة عقود - ينيله لحقوقه المشروعة وإزالة

إرساء السلام سيكون مفضوحًا، إذ يُجدد الآخر من خلال الاعتراف بالذات، والاعتراف به في صورته الأولية، أي الاعتراف بوجوده وكيونته الإنسانية وحقوقه الآدمية، ولا يمكن منطقيًا لأية هوية، دينية كانت أم سياسية، أن تدعي الاعتراف بالآخر على المستوى الديني أو المذهبي أو القومي، وهي تهدده في وجوده وكيونته الإنسانية، فالذي يعترف بالآخر يحترم وجوده وكل احتياجاته الإنسانية، لذلك قيل إن مفهوم الاعتراف بالآخر يناقض وبشكل تام اتخاذه وسائل القسر والقهر لإقناع الآخر أو دفعه لتغيير قناعاته^(٥٦)، فهذا المشروع وإن تم تدشينه على المستوى السياسي كما هو الحال في اتفاقية (ابراهيم) فإن الأرضية الدينية والمجتمعية ستكون هشه وغير قابلة لتحمل أسس هذا المشروع، فالمجتمع الذي يتأسس على الظلم والاضطهاد وتتجمع فيه جماعات عرقية وإثنية وطائفية ومذهبية رغماً عن إرادتهم، ومن دون أن يكون هناك أدنى مستوى من الرغبة في التعايش معاً، أو وجود أي ماضٍ مستقرٍ للتعايش والانسجام معاً في كيانٍ سياسيٍّ موحد، حيث يتم فرض التعايش عليهم في إطار سياسيٍّ مصطنع، فهذا الكيان لا يمكن الاحتفاظ به إلا عن طريق استخدام القوة والعنف والظلم والطغيان.

وأما فيما يتعلق بالرأي القائل بأن تدشين المسار العالمي لمشروع الديانة الإبراهيمية بدأ بزيارة بابا الفاتيكان إلى مدينة (أور) بتاريخ ٦/٣/٢٠٢١، فإن هذا الرأي محل تأييدٍ جزئيٍّ عندنا، ولم يكتمل

وهذا الموقف ليس بالجديد على الحوزة العلمية في النجف الأشرف، إذ أن موقفها المعارض للاستعمار واضح وجلي للجميع، إذ يشير آية الله العظمى السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر رحمته إلى أن "الحوزة والاستعمار ضربتان لا تجتمعان"^(٥٨)، وهو قولٌ يدل على تأصيل موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف بعلاقة التضاد والتنافر والرفض المطلق لأي شكلٍ من أشكال الهيمنة أو التبعية السياسية أو الثقافية، للوجود الاستعماري المباشر وغير المباشر، وقد ثبت التاريخ تلك المواقف المشرفة ضد الكيان الغاصب، حيث أصدر مجموعة من علماء النجف الأشرف وعلى رأسهم آية الله الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء رحمته فتوى أوجبا فيها الدفاع عن فلسطين ولزوم المسارعة في إنقاذها من الخطر المحدق بها، ونتيجةً للضغط الشعبي والمطالبة بإرسال نُسخٍ من تلك الفتوى المباركة وتوزيعها، أصدر الشيخ كاشف الغطاء بياناً جاء فيه: (طلب مني بعض الأعاضم إرسال نسخة من الفتوى التي كنت أصدرتها في لزوم الدفاع عن فلسطين، والباعث على هذا الطلب ما وصلت إليه هذه الأرض المقدسة في محتتها الحاضرة بعد كفاح ثلاثين حولاً والتضحيات بالأنفس والأموال التي تفوت حد الإحصاء. ونحن نرى في الحال الحاضر أن المحنة والبلوى قد تجاوزت حدود الفتوى، وأصبح كل ذي حسٍ من المسلمين يُفتي له وجدانه، ويوحي له ضميره وجوب الدفاع عن فلسطين بكل ما في وسعه، ويستهنون بذل العزيزين النفس والمال في

الاحتلال عن أراضيها المغتصبة هو السبيل الوحيد لإحلال الأمن والسلام في هذه المنطقة)^(٥٦)، ومن ثم فإن هذه المواقف توضح بشكلٍ جليٍّ تمسك المرجعية الدينية العليا بقضايا الأمة المصرية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتُجسد موقفاً واضحاً ورافضاً لأية مبادرة أو مشروع يهدف إلى تميع الحقوق المشروعة للشعوب، أو شرعنة الاحتلال والتطبيع معه، كما هو الحال فيما يُروَّج له تحت مظلة ما يُسمى بـ(مشروع الديانة الإبراهيمية).

إن هذا الموقف ليس مجرد موقف سياسي طارئ، بل هو امتداد أصيل لمنهج أهل البيت، وعلى وجه الخصوص مبادئ الإمام الحسين، الذي مثل في نهضته الخالدة رمزاً للثورة على الظلم والطغيان، وراية مرفوعة للعدالة ورفض مهادنة الباطل وقد عبّر عن هذا الموقف بمنتهى الوضوح والشجاعة حين قال: إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ النَّبُوَّةِ، وَمَعْدِنُ الرَّسَالَةِ، وَمُحْتَلَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَبِنَا فَتَحَ اللَّهُ، وَبِنَا خَتَمَ اللَّهُ، وَيَزِيدُ رَجُلٌ فَاسِقٌ شَارِبُ الْحَمْرِ، قَاتِلُ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ، مُعَلِّنٌ بِالْفُسُوقِ، وَمِثْلِي لَا يُبَايِعُ مِثْلَهُ^(٥٧).

ومن هنا، فإن السلام الحقيقي في منطق المرجعية الحسينية لا يتحقق عبر التفاوض عن الجرائم الصهيونية أو التواطؤ مع مشاريعها التطبيعية المخادعة، بل يتجسد في إزالة الاحتلال عن كامل الأراضي الفلسطينية المغتصبة، وإنصاف الشعب الفلسطيني المظلوم، وتمكينه من حقوقه التاريخية والشرعية.

المبحث الثالث

المواجهة الجنائية لجريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني

تتمثل المواجهة الجنائية في السياسة التي ينتهجها المشرّع استشرافاً للخطر الذي يُهدد المصلحة المحمية، وذلك من خلال تبني تدابير وقائية واجتماعية تهدف إلى الحيلولة دون تحقق هذا الخطر، بالإضافة إلى تجريم الأفعال التي تمس بتلك المصلحة، وتقرير العقوبات المناسبة لها.

وسنبين في المطلبين التاليين الركائز التي اعتمدها المشرّع العراقي في مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني، إذ نتطرق في المطلب الأول للمنهج الوقائي في مواجهة التطبيع وفق أحكام قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وفي المطلب الثاني نتناول المنهج العقابي الذي قرّره القانون ذاته في التصدي لهذه الجريمة.

المطلب الأول

المنهج الوقائي في مواجهة التطبيع وفقاً لقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

يعتمد المنهج الوقائي الوسائل والإجراءات الاحترازية التي يتم اتخاذها من قبل الدولة وسلطاتها المختلفة وأفراد المجتمع لغرض الوقاية من الجريمة وتأمين الضبط الاجتماعي وتوفير الرعاية المتكاملة لأفراد المجتمع^(١١)، إذ يتمثل

هذا السبيل وإعلان الجهاد المقدس، فلا تمنوا أيها المسلمون ولا تتوانوا وأنتم الأعلون، إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم، وما النصر إلا من عند الله، والله قوي عزيز^(٥٩).

وما أن صدر هذا البيان حتى تجمعت قوافل المتطوعين لإرسالها إلى فلسطين، فضلاً عن تشكيل أبناء النجف الأشرف لجنة خاصة لجمع تبرعات مالية بلغت الفي دينار كمساعدة لمجاهدي العرب في فلسطين، إضافة إلى تبرعات مقدمة من شيوخ عشائر بالتبرع بمبلغ ثلاثة الاف دينار مقدمة من قبل سكان الشامية ونواحيها بغية ارسالها إلى الجبهة الشعبية المتحدة للدفاع عن فلسطين^(٦٠)، وهو ما يدل على المواقف الجادة لحوزتنا العلمية المباركة في النجف الأشرف المتفرعة من مدرسة الإمام الحسين، إذ لا يمكن أن تكون جزءاً من أي مشروع يخدم قوى الاستكبار أو التبعية السياسية، بل هي في جوهرها مشروع مقاومة وإحياء للكرامة والسيادة الإسلامية، التي تؤمن بالتعايش السلمي ورفض الانحراف والخضوع والتطبيع مع الظالمين تحت أي عنوان أو مبرر يخدم الاتجاهات المتعارضة مع ضرورات ديننا الحنيف وأسس مذهبنا المفدى.

المشروع هو شرعنة الاحتلال، واستيطان الدولة المغفلة بهذا المشروع تحت عناوين روحية تدعو إلى السلام الزائف، مما يعزز الوعي الشعبي بأن هذا المشروع يُستخدم لتبرير الاحتلال وتهويد الوعي الجمعي.

ثانياً: إنشاء مراكز بحثية متخصصة للتصدي لهذا المشروع ومراقبة النشاطات العلمية والدراسات البحثية التي تتبنى مباحثها (حوار الأديان) أو (العيش المشترك) والتي تستهدف الضروريات الدينية، وتُمثل المدخل الناعم للتمهيد إلى الدين الإبراهيمي العالمي، وتمييع العقائد الدينية، مع ضرورة توجيه المناهج الدراسية لتسليط الضوء على التمايز الديني، مع تسليط الضوء بشكل مكثف على موقف ديننا الحنيف من التعايش السلمي ونظرته المحترمة لأصحاب الديانات الأخرى.

ثالثاً: ضرورة الرقابة على التمويل المالي الأجنبي أو المحلي للمنظمات التي تتبنى برامج تثقيفية تتناغم مع أهداف (مشروع الديانة الإبراهيمية) كتبرير السلوكيات التي تتعارض مع الثوابت الدينية، والمعايير الأخلاقية، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يمهّد لمتبنيات ذلك المشروع تحت عنوان الحرية الشخصية كسلوكيات الشذوذ الجنسي، والسلوكيات اللامعيارية الماسة بالأخلاق والآداب العامة تحت عنوان حرية التعبير، لا سيما وأن العراق يحظر تلك السلوكيات ويعاقب عليها وفقاً لأحكام المادة (٢) من قانون مكافحة البغاء

هذا المنهج بأيّ فعلٍ مخطوطٍ يُقام به تحسباً لظهور مشكلةٍ معينة، أو مضاعفاتٍ لمشكلةٍ كانت قائمة أصلاً، وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة للمشكلة أو لمضاعفاتها^(١٢)، حيث يكمن الأساس الموضوعي للوقاية من الجريمة في تحييد الخطورة الاجتماعية التي يُقصد بها احتمال إقدام شخصٍ على ارتكاب الجريمة، وقد حاول (رفائيل جاروفالو Raffaele Garofalo) أن يوسع من هذا المدلول فيضيف إلى معنى الاحتمال عنصرًا ثانيًا هو إمكانية تجاوب المجرم مع المجتمع، أي مدى توافر الظروف الاجتماعية لديه، حتى يتوقف لديه احتمال ارتكاب الجريمة^(١٣)، مما يتوجب اتخاذ التدابير الوقائية القانونية والاجتماعية لمواجهة مقدمات السلوك الإجرامي بشكل عام، والتي تتمثل فيما يخص جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني، بأدلجة التطبيع عبر اللعب على الوتر الديني والاجتماعي، وذلك ضمن منهجية مشروع الديانة الإبراهيمية واتفاقية ابراهام.

وتتمثل أهم التدابير الوقائية المجتمعية والقانونية بما يأتي:

أولاً: نشر الثقافة الإسلامية والتأكيد على منهج الإمام الحسين في التعايش السلمي مع الآخر المختلف وتحصين الفكر الديني والعقائدي عبر المنابر الدينية والإعلامية وذلك بفضح التبريرات الزائفة التي يتعزز عليها المروجون لمشروع (الديانة الإبراهيمية) وبيان أن منهجيته تتعارض مع الضروريات الدينية، وأن الغاية الجوهرية من هذا

أصول السياسة الجنائية، ففي الوقت الذي شُرِع فيه هذا القانون بغية تجريم التواصل مع الكيان الصهيوني بأي شكلٍ من الأشكال، ونص على عقوباتٍ شديدةٍ تصل إلى الاعدام والسجن المؤبد، نجد أن المشرّع يفتح ثغرة لهذا التواصل عبر النص على جواز السفر إلى الكيان الصهيوني تحت عنوان (الزيارة الدينية) من دون تحديد ماهية تلك المناسبات الدينية، ومن هم الفئة المشمولة بهذه الزيارة، كما لم يُحدد المشرّع الشروط والضوابط الخاصة بإعطاء وزارة الداخلية رخصة السفر إلى الكيان الصهيوني، مما يتوجب سد هذه الثغرات عاجلاً ووفقاً لأصول السياسة الجنائي المتطورة.

سادساً: إلزام كل أجنبي يزور العراق بعدم الترويج للكيان الصهيوني أو الدعوة إلى إقامة علاقة مع الكيان الصهيوني، وذلك وفقاً لأحكام المادة (١٣) من قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من صراحة هذه المادة إلا أننا لم نجد لها تطبيقاً فعلياً من قبل الجهات المختصة، إذ يتوجب على الجهات المختصة كوزارة الخارجية، والسفارات والقنصليات العراقية، تثبيت هذا النص عند منح الأجنبي سمة الدخول إلى العراق، ليأخذ النص مساحته الإجرائية بشكلٍ ملموس، ولا يقتصر على تشريعه دون تطبيقه.

والشذوذ الجنسي رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ المعدل، فضلاً عن معاقبة السلوكيات المخلة بالحياء والآداب العامة وفقاً لأحكام المادة (٤٠٣) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، والتي تعرف اجرائياً بـ(جرائم المحتوى الهابط).

رابعاً: تأسيس هيئة وطنية تضم باحثين متخصصين بالعلوم الإنسانية لرصد التطبيع الثقافي والفكري واقتراح السياسات الوقائية والتوعوية، لضمان تكامل الجهد المؤسساتي والمجتمعي في التصدي للمشروع، مع اتخاذ الإجراءات القانونية بمصادرة المطبوعات والمؤلفات أو أية وسيلة أخرى للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك وفقاً لأحكام المادة (١٠) من قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.

خامساً: منع السفر إلى الكيان الصهيوني تحت أية ذريعة كانت إلا من كان يعتنق الديانة اليهودية وذهب لأغراض الزيارة الدينية المعترف بها في دينهم بعد موافقة مسبقة من قبل الجهات المختصة في العراق.

والجددير بالذكر أن المشرّع العراقي أجاز السفر إلى الكيان الصهيوني لأغراض الزيارات الدينية وذلك ضمن أحكام الفقرة (ثانياً) من المادة (٤) من قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، إلا أن ما يلاحظ على نص هذه الفقرة، أنها جاءت ركيكة ومضطربة وغير منسجمة مع

ثانياً: تجريم التواصل مع الكيان الصهيوني بأي شكل من الأشكال، وذلك على وفق أحكام قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٢:

حيث يُعدّ كل فعل من الأفعال التالية جريمة، ويخضع مرتكبها للعقوبات المقررة في قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك وفقاً لما يأتي:

السفر إلى الكيان الصهيوني أو زيارة إحدى سفاراته أو مؤسساته في دول العالم كافة أو الاتصال بأي منها، حيث قُدرت عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت لمن يرتكب أيّاً من هذه السلوكيات وفقاً لأحكام المادة (٤/ أ) من القانون.

تقديم المساعدات أو التبرعات أو الهبات أو قبول أيّاً منها من الكيان الصهيوني أو مؤسساته، وقد قُدرت عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت لمن يرتكب أيّاً من تلك الأفعال، وفقاً لأحكام المادة (٥) من القانون.

إقامة العلاقات الدبلوماسية أو العسكرية أو الأمنية أو الثقافية، أو من أي نوع آخر، فضلاً عن الانتماء إلى أي من مؤسسات الكيان الصهيوني، أو التخابر أو الطباعة أو الترويج لأي أفكار أو مبادئ أو أيديولوجيات صهيونية أو ماسونية بأية وسيلة كانت علنية أو سرية بما في ذلك المؤتمرات أو التجمعات أو المؤلفات أو المطبوعات أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أية وسيلة أخرى، حيث تصل العقوبة إلى الإعدام أو السجن المؤبد لمن يرتكب أيّاً من تلك الأفعال وفقاً لأحكام المواد (٦، ٧، ٨) من القانون.

المطلب الثاني

المنهج العقابي في مواجهة التطبيع وفقاً لقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

ينطلق المنهج العقابي للمشرع في إضفاء الحماية القانونية على المصالح التي قدر جدارتها بالحماية الجنائية، وذلك عن طريق إحاطتها بنصٍ تجريميٍّ يُحدد السلوك المجرّم قانوناً، ويبيّن العقوبة المقدرة لمن يرتكب ذلك السلوك، فالمصلحة المتبعة هي المعيار القانوني في التجريم والعقاب، لذا نجد أن المشرع قد انطلق من حماية الأمن القومي للدولة كمصلحةٍ جديرةٍ بالحماية الجنائية عند تجريمه السلوكيات المتعلقة بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك على وفق الأنماط الآتية:

أولاً: تجريم التحبيذ أو الترويج للمبادئ الصهيونية والماسونية:

إذ نص على تجريم هذا السلوك بموجب أحكام المادة (٢٠١) من قانون العقوبات، التي تنص على: (يعاقب بالإعدام كل من حبذ أو روج مبادئ صهيونية بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها أو ساعدها مادياً أو أدبياً أو عمل بأية كيفية كانت لتحقيق أغراضها)، حيث أراد المشرع من هذا النص حماية الأمن الداخلي للدولة من مبادئ هذا الكيان وخطورتها على المصلحة العامة للبلاد، فهذه الخطورة لا تمس الجوانب الأمنية فقط، بل تشمل كذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

التطبيع مع الكيان الصهيوني أو أي قانونٍ آخر يُجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن اتجاه إرادته نحو ارتكابه الأفعال المجرّمة عن وعي تامٍ بحقيقتها ومآلاتها.

وعلى الرغم من الركاكة التشريعية الواضحة في نصوص هذا القانون، والتي تشير إلى أن آلية تشريعه تمت بصورةٍ مستعجلة، إلا أننا نستظهر غاية المشرّع المتمثلة في حماية النظام السياسي للدولة، وترصين الأمن الاجتماعي والاقتصادي والفكري لأبناء المجتمع عبر التدخل التشريعي، وجعل كل ما يمس تلك المقومات من خلال التطبيع مع الكيان الصهيوني تحت نطاق التجريم.

ويؤكد ذلك أن المصلحة من تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل تكمن في حماية الشعور القومي، وهي الأسباب الموجبة لتشريع القانون، التي نصت على (بغية الحفاظ على المبادئ الوطنية والإسلامية والإنسانية في العراق، وثوابت الشعب العراقي في الدفاع عن فلسطين وشعبها، والشعوب العربية كافة التي أحتلت أراضيها....) إذ أن التطبيع أو إقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني يُعدُّ إهداراً وتنازلاً عن أراضي تلك الدول المحتلة، مما يجعل من تجريم التطبيع دفاعاً عن المشاعر القومية العربية وعن دولة فلسطين المحتلة، فضلاً عن الدفاع عن الأجزاء المحتلة من الأراضي العربية.

في حالة ما إذا ارتكبت الأفعال - أنفة الذكر - من قبل رئيس الجمهورية أو نوابه أو رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو رئيس مجلس النواب أو نائبيه أو رئيس مجلس القضاء الأعلى أو نوابه أو رئيس المحكمة الاتحادية العليا أو نائبه أو رؤساء الأقاليم أو نوابهم أو رؤساء الحكومات في الأقليم أو نوابهم أو رؤساء برلمانات الأقاليم أو نوابهم أو الوزراء ومن بدرجتهم أعضاء مجلس النواب أو وزراء حكومات الأقاليم أو أعضاء برلمانات الأقاليم أو رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية أو رئيس وأعضاء جهاز الادعاء العام أو رئيس وأعضاء هيئة الإشراف القضائي أو أعضاء المحكمة الاتحادية أو القضاة كافة أو وكيل وزارة ومن بدرجته أو المديرين العامين ومن بدرجتهم أو رؤساء الأحزاب والكيانات السياسية أو منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية أو المحافظين أو نوابهم أو رئيس وأعضاء مجالس المحافظات والمجالس المحلية في المحافظات غير المنتظمة في اقليم أو السفراء، فإن العقوبة تكون الإعدام أو السجن المؤبد، وذلك وفقاً لأحكام المادة (٩) من القانون.

ولقيام المسؤولية الجنائية لا يكفي مجرد تحقق السلوك المادي المجرّم، بل يجب أن يقترن هذا السلوك بالركن المعنوي، الذي يُعدُّ أساس المسؤولية الجنائية، حيث يتحقق هذا الركن بتوافر عنصري (العلم والإرادة) إذ لا تُعدُّ الجريمة مكتملة الأركان قانوناً إلا إذا كان الفاعل عالماً بأن سلوكه محظورٌ ومعاقبٌ عليه بموجب قانون تجريم

كلمة لا بد منها:

هذا الكيان يضرب بتلك المواثيق عرض الجدار، ويعتمد شريعة الغاب على من هو أضعف منه، إذ وصل الحد باستهتاره إلى قصف دولة قطر في ٩/٩/٢٠٢٥ عندما كانت ترعى مباحثات التفاوض على إيقاف العدوان الإجرامي الصهيوني في غزة، إذ يعدّ هذا العدوان سابقة خطيرة تكشف عن النهج الذي ينتهجه هذا الكيان في تعامله مع دول المنطقة.

والجدير بالذكر أن الرأي العام في المجتمع الإسلامي والعربي علّق على هذه الحادثة بأن الصهانية قد علّو علّوا كبيراً، وإن مجلس الأمن أصبح شاهد زور على الجرائم التي ترتكب من قبل هذا الكيان المجرم بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، إلا أن التساؤل الذي يتوجب على هذا الرأي الإجابة عليه، إذا كان الصهانية قد بلغوا هذا الحد من الإجرام، فمن أولئك العباد أولي البأس الشديد الذين سيُعتنقون ليجسوا خلال الديار؟ لا سيما وأن المحيط الصهيوني من الدول الإسلامية والعربية بين منبطح ومطبع. والجواب برأينا هو أن هنالك قوماً سائرين على منهج الإمام الحسين في تأصيل التعايش السلمي ورفض التطبيع مع الظالمين، هم من سيتصدون لجرائم هذا الكيان الغاصب، ويحققون الوعد الإلهي، وهو ما بشر به نبينا الأكرم عندما صرّب على فخذ سلمان المحمدي وقال: (هذا وأصحابه)^(١٤)، فانتظروا إنا معكم من المنتظرين.

إن قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني ملزم لجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، داخل العراق وخارجه، ويسري على كافة السلطات الرئيسية والمحلية، سواءً المرتبطة بالأقاليم أو غير المرتبطة بها، وذلك وفق أحكام المادة (٣) من القانون، وعلى الرغم من صراحة النص القانوني إلا أن هنالك هوية فرعية لم تلتزم به، بل أبدت تناغمًا مريبًا مع الكيان الصهيوني، حيث ظهر ذلك جليًا من خلال رفع علم هذا الكيان الإجرامي في مناسبات متعددة في المناطق التابعة لإدارتها، في تحد صريح للالتزامات الوطنية، وفي قبال ذلك نجد ولشديد الأسف تعمد قيام أفراد الأمن التابعين لتلك الهوية بإنزال العلم العراقي وعدم السماح برفعه خلال الاحتفالات بالأعياد الوطنية، أو في مناسبات الفرح بفوز المنتخب الوطني، أو غيرها من المناسبات الرمزية.

وقد يكون هذا التناغم نابغًا من استجداء المتسديد على تلك الهوية للرضا الصهيوني، لكون أن هذا الكيان هو المتسيد على العالم في الوقت الحاضر، لا سيما وأن منظمة الأمم المتحدة لم توفق لإصدار حرف واحد تدين به جرائم القتل الممنهج التي ترتكب من قبل هذا الكيان الإجرامي، وذلك بسبب دول الاستعمار الخمسة الجاثمة على أنفاس تلك المنظمات الدولية، إذ جعلت منها عنوانًا دون مضمون، إلا أن الصهانية لا عهد لهم ولا ميثاق، فقد بلغ استهتارهم بالمواثيق الدولية مبلغًا جعل

الخاتمة

في ختام هذا البحث المختصر الذي تتبع المرتكزات الفلسفية والشرعية لـ(مشروع الديانة الإبراهيمية) وسير أبعاده الاجتماعية والسياسية والقانونية، تبين بوضوح أن هذا المشروع لا يمثل دعوة حقيقية للتقارب الإنساني أو التعايش السلمي، وإنما يُستثمر كأداة ناعمة لشرعنة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتذويب الضروريات العقدية والهوياتية للأمة الإسلامية، خاصة من خلال محاولات إفراغ الأديان من جوهرها القيمي وتحييد النصوص الناقدة للمشروع الصهيوني، وقد أفضت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، والمقترحات أهمها:

أولاً: الاستنتاجات

إن مشروع الديانة الإبراهيمية يتعارض والواقعية الدينية، إذ أن الأديان الإبراهيمية على وفق نصوصها التأسيسية، تبين أن لكل دين عقيدة مختلفة وجوهرًا إيمانيًا خاصًا به، حتى ديننا الحنيف فإنه يعدّ جميع تلك الأديان شرائعً ساءوية لدينٍ موحدٍ ألا وهو (الإسلام) ويعترف بجميع الكتب المقدسة الصحيحة، إلا أنه ينص بشكل قاطع على أن القرآن الكريم كتابٌ مقدسٌ ناسخٌ ومعدلٌ للكتب المقدسة التي سبقت نزوله، ولا يقبل بالزاحمة معه من أي كتابٍ تابعٍ لأية شريعةٍ

أخرى، ومن ثم فإن محاولة دمج تلك الأديان في ديانةٍ واحدةٍ سيؤدي بشكلٍ قطعيٍّ إلى تزوير العقائد وتخفيفها لتتوافق مع بعضها، وإقصاء مالا يتناسب مع المشروع بحذف أو تهميش النصوص الدينية التي تُعارض هذا الدمج.

إن المشروع يُروّج لمنظومةٍ لا معيارية تستهدف الأخلاق وتطمس التكاليف الإلهية، وتفتح المجال لتفكيك منظومة الحرام والحلال لصالح نُسقٍ متحررٍ بلا ضوابط، ومفترغٍ من الالتزام الأخلاقي والديني، فعندما يتم تبرير اختلاس الأموال العامة، والاستحواذ على أراضي الغير تحت قوة السلاح وانشاء الهيئات الاقتصادية التي تسرق البلاد والعباد ليلاً ونهارًا، فضلًا عن تبرير السلوكيات اللاأخلاقية وانتشار الشذوذ الجنسي وجرائم زنا المحارم وتبادل الزوجات، وغيرها من الأفعال التي تستقبحها العقول وتستنفّر منها الضمائر، عندئذٍ سيكون من السهول استعمار أي مجتمعٍ غارقٍ في هكذا مستنقع، فمن يُسفّ لديه المعيار الأخلاقي والقيمي، ستعدم لديه العقيدة والحماية على بلده وهو يراه محتلاً مستعمراً من قبل الصهاينة أو من على شاكلتهم.

على الرغم من أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يعترف فعليًا بوجود الديانات الساءوية الأخرى، بخلاف غيره من الشرائع، ويقرّ

إعادة صياغة المفاهيم المعيارية والإسلامية بلغةٍ
تصالحية زائفة، في قبال سُبَاتٍ عميقٍ في المنظومة
البحثية حول هذا الموضوع، إذ تفتقر الساحة
الأكاديمية العراقية إلى مراكزٍ متخصصةٍ في رصد
هذا المشروع والرد عليه علمياً وثقافياً.

إن قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني
رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ شكّل حاجزاً قانونياً رادعاً
مؤقتاً، غير أن فعاليته تظل رهينة بتكامل التدابير
القائية القانونية منها والمُجتمعية، فضلاً عن
التوعية الثقافية والدينية.

إن استغلال رمزية النبي إبراهيم في المشروع
يُعدّ توظيفاً براغماتياً مشوّهاً يهدف إلى تبرير
تفوق إبراهيمية صهيونية على حساب الإبراهيمية
الإسلامية، ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا
وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٦٦).

ثانياً: التوصيات

وفي ضوء ما تقدّم من معطياتٍ واستنتاجاتٍ،
يوصي الباحث باتخاذ جملة من الإجراءات العملية
لمواجهة هذا المشروع الاستيطاني، وذلك على
النحو الآتي:

تحصين الوعي الديني والفكري من خلال
مناهج دراسية، وخطاب إعلامي ومؤسّساتي، يبيّن
بطلان مشروع الديانة الإبراهيمية ويُفند أبعاده

المواجهة الجنائية لمشروع الديانة الإبراهيمية

لأتباعها بحق الوجود والتعامل بالحسنى، إلا
أنه يُصرّح بشكلٍ قطعيٍّ بـ ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ
الإسلام﴾^(٦٥)، ويرفض الركون إلى الظالمين تحت
أي عنوان من عناوين (السلام المزيف) التي يروج
لها متبني مشروع الديانة الإبراهيمية، وقد تُرجم
هذا الاعتراف عملياً من خلال القواعد القرآنية
التي تُنظم العلاقة الودية مع أهل الكتاب، وقد
لمسنا هذا الترجمان من خلال مدرسة أهل البيت
b وتحديداً تجليات السيرة العطرة لإمامنا الحسين ٨
الذي جسّد هذا النهج الإنساني في التعايش
والتسامح مع محيطه الاجتماعي، من دون المساومة
على العقيدة، أو التطبيع مع الظالمين.

إن هذا المشروع يستبطن مخاطر سياسية
تطبيعية، يتم من خلالها إعادة تشكيل الوعي
الجمعي العربي والإسلامي لقبول الاحتلال
الصهيوني كأمرٍ واقعٍ، بل ومُبرّرٍ باسم السلام.

إن من أبرز أدوات التطبيع الناعم هو دعم
بعض المنظمات للمثلية الجنسية، وإقامة مراكز
بحثية إقليمية ودولية ممولة تسعى لنشر خطاب
التطبيع الناعم والترويج له ضمن أجندة ممنهجة
تبنى التسهيل الاجتماعي للمتبنين الحقيقية
لمشروع الديانة الإبراهيمية، إذ تُروّج لمفاهيم
تستهدف تفكيك المعايير الدينية والأخلاقية تحت
عناوين حرية التصرف وحرية التعبير، وتسعى إلى

تعزيز الوعي الشعبي بالقضية الفلسطينية باعتبارها بوصلة الصراع، وتحصين الجهة الداخلية من محاولات الاختراق الناعمة التي توظف الخطاب الديني لخدمة الأجندة الصهيونية.

على الجهات المختصة لا سيما وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، وهيأة الاعلام والاتصالات إلزام التشكيلات التابعة لها والمشرفة عليها باعتماد المعايير المهنية والعلمية في اختيار من يتسلم المنصب الوظيفي فيها، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق كل من يُروج للتفكك الأخلاقي تحت أي مبرر كان.

ضرورة إنشاء مركز بحثي وطني متخصص يُعنى بدراسة (مشروع الديانة الإبراهيمية) وربط الدراسات الدينية والقانونية والسياسية، واعتماد منهجية استراتيجية في التصدي للفواعل الفكرية والتنظيمية التي تروج لهذا المشروع الخطر على الأمن القومي والمجتمعي.

ضرورة تشديد النص على حظر أي تعامل مع الكيان الصهيوني بأشكاله المختلفة ضمن مواد الدستور، ليُصبح هذا الحظر دستورياً وملزماً بشكل فعلي لجميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية داخل جمهورية العراق وخارجها.

اللاهوتية والسياسية.

توسيع نطاق التجريم القانوني ليشمل كل محاولة فردية أو مؤسسية للترويج لفكرة (الديانة الإبراهيمية) بما تتضمنه من اعترافٍ ضمني بالكيان الصهيوني، استناداً إلى أحكام المادة (٤) من قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.

إشراك المرجعيات الدينية والمُجتمعية في صياغة خطابٍ مضادٍ يتصدى لمشروع الديانة الإبراهيمية من جوانبه الأخلاقية والعقدية، دون الاكتفاء بالبُعد السياسي فقط، فضلاً عن دعم الإنتاج الفكري والنقدي الذي يكشف تناقضات هذا المشروع، ويُعيد تأصيل الهوية الإسلامية على أسسٍ قرآنيةٍ ومذهبيةٍ صحيحة.

رصد ومساءلة المؤسسات الثقافية أو التعليمية التي تُسهّم في تمرير مفاهيم (التعايش السلمي) وفقاً لمبنيات مشروع الديانة الإبراهيمية المزيفة عبر منابرها تحت شعارات السلام أو الحوار بين الأديان، وتأسيس منهجية علمية وثقافية تتدرج مع مراحل التنشئة الاجتماعية للأفراد، تعتمد تسليط الضوء على تجليات سيرة الإمام الحسين في التعايش السلمي ورفض التطبيع مع الظالمين مهما كلفت التضحيات، امتثالاً لأحكام القرآن الكريم، وسيراً على نهج جده المصطفى.

الهوامش

١. رشيدة عبد السلام بوخبرة، التعايش السلمي في القرآن الكريم، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية، تصدر عن المعهد الماليزي للعلوم والتنمية، مج ٤، ١٤، ٢٠١٨، ص ٢١٠.
٢. ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي، شرح نهج البلاغة، مجلد ١٧، ط ٢، قم المقدسة، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٩٦٧، صص ٦٨-٦٩.
٣. أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، ط ١، دار الثقافة، قم المقدسة، ١٤١٤هـ، ص ٥٩٦.
٤. السيد حسن القبانجي، شرح رسالة الحقوق للإمام زين العابدين، ٨، ج ٢، ط ١، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ٢٠٠٢، ص ٤٢٧.
٥. سورة المائدة/ الآية (٨)
٦. السيد محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، مج ٨، ط ٣، بيروت، دار الملاك، ١٩٩٣، صص ٧٤-٧٥.
٧. سورة البقرة/ الآية (٢٥٦).
٨. محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١-٢، ط ١، قم المقدسة، مطبعة ثامن الحجج، مؤسسة السيدة معصومة، ١٤٢٦هـ، صص ٣٣٧-٣٣٨.
٩. سورة الممتحنة/ الآية (٨).
١٠. السيد محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، مصدر سابق، مج ٢٢، صص ١٥٦-١٥٧.
١١. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٥، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨، ج ٥، ص ٦٧، وعلي الأحمدي الميانجي، مكاتيب الرسول، ٢، ج ٣، ط ١، قم المقدسة، دار الحديث، ١٤١٩هـ، ج ٣، ص ١٤٨.
١٢. عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، ج ٢، ط ٢، مصطفى البابي الحلبي وأولاده للطباعة والنشر، مصر، ١٩٥٥، ص ٤١٢.
١٣. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مج ١، ط ٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٣، ص ٥٧.
١٤. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط ٥، دمشق، دار ابن كثير، دار الياقوت، ١٩٩٣، ج ١، ص ٤٤١، ح ١٢٥٠.
١٥. يُنظر على سبيل المثال: الشيخ حسين المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ج ٢، ط ٢، بيروت، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٧٥٢.
١٦. عبد الله اليوسف، الإمام الحسين ٨ ونهج التسامح، ط ١، كربلاء، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، العتبة الحسينية المقدسة، ٢٠١٨، ص ١٣٣.
١٧. أنطوان بارا، الحسين في الفكر المسيحي، ط ٤، بيروت، دار العلوم، ٢٠٠٦، ص ٧٢.
١٨. أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: يوسف البقاعي، ط ٢، بيروت، دار الأضواء، ١٩٩١، ص ٧٣.
١٩. سورة فصلت/ من الآية (٣٤)
٢٠. أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج ٢، ط ٢، بيروت، مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، ١٩٩٣، ص ٧٨.
٢١. أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن طاووس، الملهوف على قتلى الطفوف، تحقيق: فارس تيريزان، ط ٥، طهران: دار الأسرة للطباعة والنشر، ١٤٣٤هـ، ص ١٥٦.
٢٢. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، مج ٤٥، ص ٧.

٢٣. د. وهبة جمال الدين، الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن، د.ط، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٢٢، ص ١٠.
٢٤. د. وهبة جمال الدين، الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن، مصدر السابق، ص ٨.
٢٥. سورة البقرة/ الآية (١٣٦).
٢٦. الكتاب المقدس، العهد الجديد، إنجيل متى، الإصحاح الخامس، الآية ٩.
27. Küng, Hans. Global Responsibility: In Search of a New World Ethic. London: SCM Press, 1991.p.15.
٢٨. د. وهبة جمال الدين، الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن، مصدر سابق، ص ٢٢.
٢٩. يُنظر: موقع اللجنة العليا للأخوة الإنسانية ((FICRT) <https://fict.com/ar> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٢٨
30. look: Noah Feldman, Divided by God: America's Church-State Problem – and What We Should Do About It, reviewed by Richard W. Garnett, Engage: The Journal of the Federalist Society Practice Groups, Vol. 7, Issue 1, Federalist Society, 2006, pp. 156–157.
٣١. يُنظر: أمارتيا سن، الهوية والعنف – وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد (٣٥٢)، يونيو ٢٠٠٨، ص ٨.
٣٢. د. وهبة جمال الدين، الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن، مصدر سابق، ص ٢٢.
٣٣. وهبة جمال الدين، الديانة الإبراهيمية وصفقة القرن، المصدر السابق، ص ٢٠.
٣٤. يُنظر تفاصيل هذه الاتفاقية عبر موقع وزارة الخارجية الأمريكية <https://www.state.gov/the-abraham-accords> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/١
٣٥. يُنظر: نص بيان وزارة الخارجية الأمريكية منشور عبر موقع CNN بالعربية عبر الرابط <https://arabic.cnn.com/middle-east/iraq-anti-lgbtq-rights-law-us-statement> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/١
٣٦. أبي عبد الله المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، مصدر سابق، ص ٣٨٥.
٣٧. سورة الممتحنة/ الآية (٨)
٣٨. سورة آل عمران/ الآية (١٩)
٣٩. سورة الممتحنة/ الآية (٩)
٤٠. السيد محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، مصدر سابق، مع ٢٢، ص ١٥٧.
٤١. سورة الحج/ من الآية (٧٨)
٤٢. سورة آل عمران/ الآيات (٦٥-٦٨).
43. Maimonides, Mishneh Torah, Sefer Shoftim – Hilchot Melachim uMilchamot, Chapter 11, Halacha 4, trans. and ed. by Rav Eliyahu Touger, Jerusalem: Rambam Kapach Edition, 1962, p 394.
- متاح عبر الموقع الإلكتروني:
https://www.chabad.org/library/article_jewish/Melachim-1188356/cdo/aid11-uMilchamot-Chapter11-10 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/١٠
٤٤. الكتاب المقدس، العهد الجديد، إنجيل يوحنا، الإصحاح ١٠، الآيات: (٣١-٣٣).
٤٥. الكتاب المقدس، انجيل متى، من العهد الجديد، الإصحاح ١٢، الآية (٣٤).
٤٦. الكتاب المقدس، انجيل يوحنا، من العهد الجديد، الإصحاح ٨، الآيات: (٣٩-٤٠).

٤٧. المصدر ذاته، الآية (٤٤)
٤٨. مارتن لوثر، اليهود وأكاذيبهم، دراسة وتعليق: د. محمود النجيري، ط١، الجزيرة، مكتبة النافذة، ٢٠٠٧، ص ٩٩.
٤٩. Appleby, R. Scott. The Ambivalence of the Sacred: Religion, Violence, and Reconciliation. Lanham: Rowman & Littlefield, 2000, p. 145.
٥٠. يُنظر في هذا المقام مفصلاً: يان أسمن، الذاكرة الحضارية: الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى، ترجمة: عبد الحلیم عبد الغني، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، صص ٦٣ و ٢٥٩.
٥١. إليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة: علي وطفة، ط١، سوريا، دار الرسيم للخدمات الطباعية، ١٩٩٣، صص ٢٢-٢٦.
٥٢. صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: مالك عبید ومحمود محمد خلف، ط١، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، صص ٧٦.
٥٣. سليم مطر، الذات الجرجية: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي، ط١، المؤسسة العربية للنشر، ٢٠٠٠، صص ٣٦١.
٥٤. محمد محفوظ، ضد الكراهية، ط١، لبنان، المركز الإسلامي الثقافي، ٢٠١٢، صص ٦٢.
٥٥. يُنظر: البيان الرسمي الصادر عن مكتب ساحة آية الله السيد علي الحسيني السيستاني K بمناسبة زيارة بابا الفاتيكان، بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٢١، منشور على الموقع الرسمي: <https://www.sistani.org/arabic/statement/2606> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥ / ٦ / ١٢.
٥٦. يُنظر: البيان الرسمي الصادر عن مكتب ساحة آية الله السيد علي الحسيني السيستاني حول ما يتعرض له قطاع
٥٨. السيد محمد محمد صادق الصدر، خطبة الجمعة في مسجد الكوفة المعظم بتاريخ ٦ / رمضان / ١٤١٩ هـ، الموافق ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٨.
٥٧. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، مج ٤٤، ص ٣٢٥.
٥٨. السيد محمد محمد صادق الصدر، خطبة الجمعة في مسجد الكوفة المعظم بتاريخ ٦ / رمضان / ١٤١٩ هـ، الموافق ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٨.
٥٩. مقدام عبد الحسن الفياض، من انتفاضة اليراق ١٩٢٩ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ - دراسة تاريخية موثقة، ط١، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، العراق، النجف الأشرف، ٢٠١٢، ص ٧٠.
٦٠. مقدام عبد الحسن الفياض، من انتفاضة اليراق ١٩٢٩ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ - دراسة تاريخية موثقة، مصدر سابق، ص ٧١.
٦١. د. مصدق عادل، محاضرات في السياسة الجنائية وتطبيقاتها في العراق، بيروت، دار السنهوري للطباعة والنشر، ٢٠١٩، ص ٤٤.
٦٢. د. رمسيس بهنام، علم الوقاية والتقويم، د. ط، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٦، ص ٢٥.
٦٣. د. أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، د. ط، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، صص ٢٦٣-٢٦٤.
٦٤. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦، ص ٣٠٣.
٦٥. سورة آل عمران / الآية ١٩.
٦٦. سورة آل عمران / الآية ٦٧.

**The Criminal Confrontation of the Abrahamic Religion Project
A Reading in the Manifestations of Imam al-Husayn
(peace be upon him)'s Method in Establishing the Foundations of
Peaceful Coexistence and Rejecting Normalization with the Oppressors
The Law Criminalizing Normalization with the Zionist Entity as a Model.**

Rami Ahmed Al-Ghalibi

Iraq Center for Legal Research and Studies

Abstract

This study aims to examine the concept of peaceful coexistence in the Islamic perspective, through its Qur'anic and Prophetic foundations, and by analyzing its manifestations in the life of Imam Hussein⁸ as a practical model based on dignity, justice, and rejection of oppression and submission to a corrupt reality. The research also addresses the Abrahamic Religion Project, analyzing its philosophical and legal foundations, clarifying the religious and intellectual critiques directed at it, and highlighting its conflict with Islamic religious and ethical principles. Furthermore, the study explores the criminal response to normalization with the Zionist entity, by reviewing both the preventive and punitive approaches under Law No. (1) of 2022, emphasizing the role of legislation in protecting society from ideological and cultural infiltration through soft normalization.

The study concludes that peaceful coexistence in Islam rests on solid principles that cannot be exploited to justify normalization, and that integrating religious analysis, the Prophetic biography, and legal reasoning provides a comprehensive framework to confront these challenges.

Keywords: Imam Hussein, Peaceful Coexistence, Abrahamic Religion Project, Criminalization of Normalization, Zionist Entity